

بسات
وعلى لازمه

على السواء فيسمى مجعلا وقد تقدم شره اللفظ ينقسم باعتبار آخره المركب ومفرد لانه
 دل جزؤه على جزئه معناه فركب والآخر وقد على تعريفه تعريفه المركب لان السقابل بينهما تقابل
 العدم والملكية والاعدام انما تعرف بملاكها ودلالة اللفظ الوضعية على معناه مطابقة
 وتسمى دلالة مطابقة لمطابقة أي موافقة الدال للمدلول وعلى جزئه نفس وتسمى دلالة
 تضمن لتضمن المعنى بجزئه للمدلول ولا زمة أي لازم معناه التزام سواء الزمة في الخارج
 ايضا لا وتسمى دلالة التزام لان التزام المعنى أي استلزامه للمدلول كدلالة الانسان
 على الحيوان الناطق في الاول وعلى الحيوان والناطق في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث اللازم
 خارجا ايضا وكذا دلالة العي أي عدم البصر عما من شانه البصر على البصر اللازم للمعنى
 المتناقض له خارجا لوجود كل منهما بدون الآخر ودلالة العلم على بعض أفراد كجاء عبدي
 مطابقة لانه في قوة فضا يبعد فإذ لم يفسد ما قبل انها خارجة عن الدلالات
 الثلاث لان بعض أفراد ليس تمام المعنى حتى تكون دلالاته عليه مطابقة ولا جزئية
 تكون تضمننا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئي لان في مقابلة الكل لان دلالة العدم
 من باب الكلية لا الكلي والدلالة تكون الشيء بحال بل من العلم به العلم بالآخر يخرج باضافتها
 للفظ الدلالة الفعلية كدلالة الخط والاشارة وبالوضعية دلالة اللفظ العقلية
 غير التزامية كدلالة على حياة لافظه والطبيعية كدلالة الانبياء على الوجود والاوليان
 لفظيان لا ينهما محض اللفظ ولا تعاريفهما بالذات بل بالاعتبار والافهم فيهما واحد
 ان اعتبر بالنسبة للمعنى جزئي المركب سميت الدلالة مطابقة او الكلي جزء من الجزئين
 سميت تضمننا والاشارة عقلية لتوقفها على انتقال الذهن من المعنى الى لازمه ثم
 ان توقف صدق المنطوق وصحة عقلا او شرعا على اصداري تقدير فيما دل عليه دلالة
 اقتضاء أي دلالة اللفظ الالتزامية على معنى المضمر المقصود تسمى بالدلالة اقتضاء في الاول
 الثلاثة قال اولها كافي حديث رفع عن النبي الخطأ والنسيان أي المؤاخذه بهما لتوقف صدق
 على ذلك لوقوعهما والثاني كافي قوله تعالى واستل القربة أي اهلها الذوقية وهي الابنية
 المحترمة لا يصح سؤالها عقلا والثالث كافي قوله لما لك عبد اعتق عبدا حتى يفعل فانه
 يصح عنك بتقدير من ملكه كافي فاعتقه حتى لتوقف صحة العتق شرعا على الملك انما يتوقف
 صدق المنطوق والاصحة له على اصدار فان دل اللفظ المفيد له على ما يقصد به دلالة

اشارة

اشارة كدلالة قوله تعالى احل لكم لبنة الصيام الرث الى نسيانكم على صحة صوم من اصبح
 جنب الزوجه المقصوده من جوارحهما عن الليل الصادق باخر جزئه منه دلالة اللفظ
 على علم يقصد به نسي دلالة اشارة قال شيخ الاسلام ذكر بان قلت دلالة الانسان على قابل
 العلم مثا من اى الدلالة قلت من دلالة الاشارة فيما يظهره قوله موافقة أي ولو كان
 مساويا للمنطوق في الصحح ويسمى مفهوم موافقة أي مفهوم موافقا حكم المنطوق قوله
 ما وافق حكم اى المشتغل هو عليه قوله المنطوق اى الحكم المنطوق به ثم المفهوم يسمى
 لحوى الخطاب ان كان اوى من المنطوق ولخصه ان كان مساويا للمنطوق والمفهوم الاول
 كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظرا للمعنى قوله تعالى فلا تقل لهما اى فحوا اوى
 من تحريم التايف المنطوق لكونه اشده منه في الابداء والمساوي كتحريم احراق مال
 اليتيم الدال عليه نظرا للمعنى آية الذين ياكلون اموال اليتامى ظلما فهو مساو
 لتحريم اكل مساوية الاحراق للماكل في الاطلاق قوله وبما خالفه ويسمى مفهوم مخالفة
 ودليل خطاب قبل ونحن خطاب واعلم ان المفاهيم الخالفة حجة لغمة في الصحح لقول كثير
 من ائمة اللغة بها فقال جمع متهمة في خبر مطل الغنى ظلم انه يدل على المطل غير الغنى
 ليس بظلم وهم انما يقولون في مثل ذلك ما يعرفونه من لسان العرب وقيل حجة شرعا
 لمعرفة ذلك من موارد الشارح وقيل حجة معنى وهو انه لو لم ينف الذكر الحكم من السكوت
 لم يكن لشركه فاشارة وليس منها اللقب في الصحح علماء كان واسم جنس واسم جمع مما قال به
 جماهير الصوابين وقيل منها نحو على زيد حجج اى لا على غيره اذ لا فاشارة لذكره الانفي الحكم
 عن غيره واجب بان نفي الحكم عن غيره انما كان المقربية وبان فاشارة ذكره استقامة
 الكلام اذ باسقاطه يجتنب لعدم صحة على خلاف اسقاط الصفة ولما مفهوم الموافقة
 فاتفقوا على حجيته وان اختلفوا في طريق الدلالة عليه ولله اعلم قوله وهو ما خالفه
 اى المفهوم الذي يخالف للمنطوق به في الحكم قوله في صفة اى بسببها وبعبارة جمع
 الجوامع وهو صفة وقوله وهو اى مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم وقوله صفة بمعنى مفهوم
 صفة والمراد بها لفظ مفيد لآخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لا التبع فقط
 فغفل فيها العدد والظرفي مثلا لان العدة موصوف بالعدد والخصوص بالنون في زمان
 او مكان موصوف بالاستقرار فيه ولذا قال في جمع الجوامع ومنها العدة والظرفي والحال العدد